واقع الإرشاد الزراعي في سورية وآفاق تطويره

مقدمة

يعتبر القطاع الزراعي من أهم قطاعات الإقتصاد الوطني، من حيث مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وتتمثل أهمية هذا القطاع الزراعي في سورية بكونه:

- مصدر للغذاء وضمان للأمن الغذائي للأعداد المتزايدة من السكان.
- يؤمن المواد الأولية لعدد كبير من الصناعات.
- يوفر فرص عمل من خلال الإنتاج والتصنيع والنقل والتسويق.
- مساهمة المنتجات الزراعية بنسبة جيدة من إجمالي الصادرات.
- تأمين مستلزمات الصناعات الغذائية والتحويلية، التي تعتمد على المواد الزراعية وذلك في ضوء ملائمة الظروف الجوية للإنتاج.

ولما كانت الجمهورية العربية السورية تمتاز بتنوع البيئات الزراعية، نظراً لموقعها الجغرافي المميز، وتأثرها بالمناخ المعتدل للبحر الأبيض المتوسط، مما جعلها بلد زراعي بامتياز، وهذا ما يؤكده تاريخها القديم حيث قامت على أرضها العديد من الحضارات التي اعتمدت على قاعدة اقتصادية زراعية، كما تثبت مراجع الأصول الوراثية، بأن سورية موطن أصلي لعشرات الأنواع من الحبوب والبقول والخضار والفواكه، ولعدد من سلالات الحيوانات الزراعية، الأمر الذي ساهم في إمكانية إنتاج العديد من الحاصلات الزراعية كالحبوب والبقوليات والخضراوات والفاكهة وتربية الحيوان، وهذا التنوع البيئي أتاح لهذه المنتجات القدرة على المنافسة من جهة، ومن جهة أخرى، امكانية إجراء التعديلات في التراكيب المحصولية للزراعات، بما يلبي الحاجة والمتطلبات الأخرى من تصنيع وتصدير.

وقد تأكدت هذه المكانة للقطاع الزراعي، خلال الأزمة الراهنة التي مرت بها البلاد، ففي الوقت الذي توقفت فيه معظم القطاعات الإقتصادية، استمر القطاع الزراعي بالإنتاج وتوفير مقومات الأمن الغذائي، وقد جاءت هذه الإستمرارية نتيجة الدعم الحكومي، بتوفير مستلزمات القطاع الزراعي وفق الإمكانات المتاحة، وكان لإصرار الأخوة الفلاحين في التشبث بأراضيهم، رغم كل الصعوبات والخطورة الناجمة عن الوضع الأمني الصعب، الدور الكبير في استمرار الإنتاج الزراعي، وتوافره بالأسواق بشكل جيد، والذي ساعد على تأمين متطلبات الأمن الغذائي لأفراد المجتمع، وساهم بتوفير سبل العيش للأسر الفلاحية وتشجيعهم على الاستقرار في قراهم، بالرغم من كل الجهود المبذولة لاستمرار الإنتاج الزراعي خلال فترة الأزمة فقد تميزت السنوات العشر الأخيرة في سورية بالطلب المتزايد على السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية الرئيسية، وأخذ ذلك الوضع أبعاداً هامة في حياة المجتمع السوري، جراء عدم التوازن بين الناتج المتحقق سنوياً، من تلك المحاصيل والحاجة الفعلية المطلوبة منها، سواء لأغراض الغذاء أو لسد حاجة الصناعة الوطنية.

ومن الواضح أن أسباب عدم التوازن بين الناتج المتحقق والحاجة الفعلية من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية، سببه خروج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، وفقد أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية وانخفاض معدلات الإنتاج الزراعي، الذي تأثر إلى حد كبير بمحدودية المستلزمات الزراعية الأساسية، والتقانات الحديثة الضرورية لحاجة المنتجين الزراعيين، والتي تناقصت كمياتها وأنواعها، مع ارتفاع أسعارها، بسبب ظروف الحصار الجائر المفروض على القطر، ومن تلك المستلزمات المهمة البذور المحسنة ذات الإنتاجية والمواصفات النوعية الجيدة، والأسمدة الكيماوية، والمبيدات الزراعية، والأعلاف، والمحروقات، والآلات والمعدات الزراعية، بالإضافة إلى غيرها من المستلزمات الضرورية لدفع عجلة الإنتاج الزراعي.

أمام هذه الظروف القاسية والإفرازات الضارة للحصار الجائر، فقد سارعت الحكومة لمواجهة التحديات الخارجية، ودعم القطاعات الإنتاجية للنهوض بمهامها التنموية، وهذا ساعد بشكل مباشر أو غير مباشر لمواجهة الحصار والتخلص من آثاره السلبية، أو بمعنى آخر فإن تلك التحديات والسياسات تشكل حجر الأساس لضمان الإستمرار في تنفيذ برامج التنمية الزراعية والريفية، وحماية البيئة واستثمار الموارد الطبيعية في القطر إستثماراً عقلانياً، والحفاظ على التنوع الحيوي ومواصلة عمليات بناء الريف، وتطوير الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

وبطبيعة الحال فإن تحقيق الأهداف الإستراتيجية الآنفة الذكر، يتطلب توفير المستلزمات الزراعية، ودعم جهازي البحوث العلمية الزراعية والإرشاد الزراعي، لتوليد التقانات والأساليب الزراعية الحديثة، ونشرها من خلال البرامج الإرشادية الزراعية والتدريبية، لتطوير كفاءة أداء الأخوة الفلاحين للوصول بالإنتاج الزراعي إلى المستوى الأفضل، وتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

أولاً: واقع البحوث العلمية الزراعية

لقد نالت البحوث العلمية الزراعية اهتماماً كبيراً من قبل الجهات المعنية نظراً لدورها الأساسي في التنمية الزراعية، فقد تم اصدار القوانين والمراسيم القاضية بإحداث الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية ذات الطابع العلمي والتي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتتكون هيكلية الهيئة من الإدارات والأقسام المركزية والمراكز والمحطات البحثية المنتشرة بالمحافظات والمناطق لتنفيذ برامجها البحثية بما يتلائم مع الواقع الزراعي والبيئي.

وتتلخص مهام الهيئة وفق ما يلي:

- رسم السياسة العامة للبحوث العلمية الزراعية وتحديد أولوياتها وتنفيذها بما يخدم خطط التنمية الزراعية.
- الحصول على المشاكل الزراعية التي تعيق تطور الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من جهاز الإرشاد الزراعي ووضع الخطط والبرامج الكفيلة بحلها.

• إجراء البحوث الزراعية بجميع فروعها النباتية والحيوانية والإقتصادية والإجتماعية وإدارة الموارد الطبيعية الزراعية.

• إقامة المراكز والمحطات البحثية اللازمة لتنفيذ برامج الهيئة بما يتلائم والواقع الزراعي والبيئي.

• تأهيل العاملين في الهيئة في مختلف المجالات العلمية والعملية الزراعية داخل القطر وخارجه.

• المشاركة مع جامعات القطر في الإشراف على طلاب الدراسات العليا الذين يجرون أبحاثهم في المراكز والمحطات التابعة للهيئة.

• تزويد أجهزة الإرشاد الزراعي بنتائج البحوث العلمية الزراعية المعتمدة لتعميمها وتطبيقها لدى الأخوة الفلاحين.

• يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة ومدير عام.

• تتولى اللجنة الإستشارية بالهيئة رسم السياسة العامة للبحوث العلمية الزراعية وتحديد أولوياتها.

• لقد حققت البحوث العلمية الزراعية الكثير من النتائج العلمية وقد تركز اهتمام البحوث العلمية الزراعية منذ بداياتها على استنباط أصناف من المحاصيل الحقلية من خلال برامج التربية وتجارب مقارنة الغلة، هدفت هذه البرامج والتجارب إلى استنباط أصناف المحاصيل عالية الغلة والملائمة للبيئة المحلية والمقاومة للأمراض ومتحملة للجفاف تم اعتمادها من الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية وتقوم المؤسسة العامة الإكثار البذار بتوزيعها على الأخوة الفلاحين مثل (القمح، الشعير، العدس، الحمص، الذرة الصفراء، فول الصويا، الفول، القطن، الشوندر، البطاطا). ساهمت هذه الأصناف في زيادة الإنتاجية وتحقيق الإكتفاء الذاتي خاصة من الأقماح في فترة ما قبل الأزمة.

بالإضافة الى برامج تحسين عروق الثروة الحيوانية الأصيلة وتحقيق زيادة في منتجاتها.

ثانياً: دور الإرشاد الزراعي في التنمية الزراعية والريفية

إن الإرشاد الزراعي يهدف الى زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من خلال الإستفادة من التقدم العلمي والتقني في أساليب وطرق الزراعة للنهوض بالواقع الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع الريفي واستغلال كل ما في الريف من فرص وموارد طبيعية وامكانات بشرية لمواجهة الأعباء والصعوبات وتذليل معوقات التنمية الزراعية من خلال وضع السياسات والإستراتيجيات التعليمية والتدريبية والإشرافية الأكثر تأثيراً وفاعلية للأخوة الفلاحين للنهوض بمستوى وعيهم وزيادة معارفهم وتطوير أدائهم وتنمية قدراتهم وتحسين مهاراتهم وأسلوب تفكيرهم وتشجيعهم لإتباع الطرق والأساليب الزراعية العلمية وتطبيق التقانات الزراعية الحديثة في مجالي الإنتاج النباتي والحيواني، حتى يتمكنوا من الإستفادة الكاملة من التقدم العلمي والتكنولوجي في الزراعة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوياتهم المعيشية والارتقاء بمجتمعاتهم المحلية.

ولضمان إستمرار قيام الإرشاد الزراعي بدوره وتطويره بحيث يكون في الصورة الملائمة التي تكفل له القيام بمهامه بأقصى كفاءة ممكنة فإن ذلك يتطلب اتباع منهجيات متطورة تناسب التطور الزراعي.

انطلاقاً من أهمية الحقائق المذكورة أدركت مديرية الإرشاد الزراعي، بأنه لابدّ من الإعتماد على منهجية متطورة بالعمل الإرشادي، من خلال إعداد البرامج الإرشادية المتخصصة لكل محصول استراتيجي، باعتماد النهج التشاركي مع الفئات المستهدفة من الأخوة الفلاحين بهدف التعرف على المشكلات الفنية الزراعية، التي تعيق زيادة الإنتاج، واستعراض واقع تطبيق التقانات والأساليب الزراعية الحديثة، والتنسيق مع الجهات البحثية والمختصة لدراسة هذه المشكلات وادراجها في الخطط البحثية حسب أولوياتها ووضع الحلول الناجعة لها والسعي لنقل الحلول إلى الأخوة الفلاحين عبر قنوات الإرشاد الزراعي المختلفة وبذلك تحقق البرامج الإرشادية نهجاً علمياً وخطة عمل لتنفيذ الأنشطة الإرشادية المختلفة للمرشدين الزراعيين.

تركز اهتمام البحوث العلمية الزراعية منذ بداياتها على استنباط أصناف من المحاصيل الحقلية

ثالثاً: مهام مديرية الإرشاد الزراعي

يتبع جهاز الإرشاد الزراعي إلى المديرية المركزية للإرشاد الزراعي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والتي أوكلت لها المهام التالية نذكر أهمها:

• إعداد وتخطيط ومتابعة تنفيذ، وتقييم البرامج الإرشادية المتخصصة، للنشاطات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، ذات الأهداف الإنتاجية والتنموية المحددة، باعتماد النهج التشاركي، مع الأخوة الفلاحين بهدف التعرف على المشكلات الفنية الزراعية، التي تعيق تطور الإنتاج وتحديد احتياجاتهم، واستعراض واقع تطبيق التقانات الزراعية الحديثة، والتنسيق مع الجهات البحثية المختصة، لدراسة هذه المشكلات وادراجها في خططها البحثية حسب أولوياتها، ووضع الحلول الناجعة لها والسعي لنقلها للأخوة الفلاحين، عبر قنوات الإرشاد المختلفة.

• نقل نتائج البحوث، من تقانات وأساليب زراعية حديثة للأخوة الفلاحين، وتدريبهم على استخدامها بكفاءة، ورصد ردود افعالهم اتجاه تبنيها وسلامة تطبيقها، ودراسة أثرها على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته.

• تنفيذ الأنشطة الإرشادية المختلفة، بالتعاون مع الجهات المعنية، بناء على نتائج البرامج الإرشادية، وتقييم مدى تحقيقها لأهداف هذه البرامج، من حل للمشكلات ونشر للتقانات والأساليب الزراعية الحديثة.

• التعاون والتنسيق مع المديريات الفنية المختصة، والهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية، والجامعات

والمنظمات الدولية والتنظيمات الشعبية والنقابية، وشركات القطاع العام والمشترك والخاص، بما يحقق أهداف واستراتيجيات التنمية الزراعية والريفية.

- زيادة خبرة الكادر الفني الإرشادي، باعتماد مستويات التدريب المختلفة، وإقامة دورات تدريبية متخصصة بالإرشاد الزراعي ونقل التقانات الحديثة، والعمل تأهيل كادر من الأخصائيين الإرشاديين، لتعزيز نهج الإرشاد التخصصي.
- تنفيذ المباريات الإنتاجية لبث روح التنافس بين الأخوة الفلاحين، والعمل على تكريم الفائزين منهم والفنيين المشرفين، واعتماد الحقول الفائزة كحقول رائدة تقام عليها الأنشطة الإرشادية، للوصول إلى أعلى مردود وأفضل نوعية من الإنتاج.
- تفعيل دور الإعلام الزراعي، بهدف تعزيز النشاطات الإرشادية المختلفة، من خلال إنتاج وبث البرامج الإذاعية والتلفزيونية الزراعية، وإنتاج وتوزيع المطبوعات الإرشادية.
- دعم خدمات الإرشاد الزراعي، من خلال تغطية كافة أنحاء الريف بالوحدات الإرشادية الزراعية، وفرز المرشدين الزراعيين والمرشدات الزراعيات، للعمل بها بالإضافة الى الأطباء البيطريين والفنيين من مراقبين زراعيين وبيطريين، وتوفير وسائط النقل ومستلزمات العمل الإرشادي، ووسائل الإتصال المختلفة، والمعينات السمعية والبصرية، وأجهزة الحاسوب.
- تشجيع المرشدين الزراعيين على الإقامة في الريف، من خلال توفير شقق سكنية تتبع للوحدات الإرشادية الزراعية البعيدة والنائية في الريف، كعامل تشجيع واستقرار لهم ولعائلاتهم، للإقامة في المناطق الريفية النائية، ومنحهم الحوافز المادية والمعنوية، مما يدفع من وتيرة العمل، وينعكس إيجاباً على تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة.
- إحداث الوحدات الإرشادية الزراعية الداعمة التي تضم الأخصائيين الإرشاديين، الذين تم تدريبهم موسم كامل في مراكز البحوث العلمية الزراعية، بمهمة التنسيق مع مراكز البحوث العلمية الزراعية، واعداد الخطط المشتركة والبرامج الإرشادية الزراعية التخصصية للمحاصيل الإستراتيجية والثروة الحيوانية، حسب النشاط الزراعي في منطقة عملها، وإعداد وتنفيذ النشاطات الإرشادية النوعية المشتركة من ندوات ارشادية وأيام حقلية في حقول الأخوة الفلاحين.

ويقوم الأخصائيون الإرشاديون، بتدريب المرشدين الزراعيين بالوحدات الإرشادية الزراعية التابعة لوحداتهم الداعمة على التقانات والأساليب الزراعية الحديثة، وآلية إعداد البرامج الإرشادية المتخصصة للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، باعتماد النهج التشاركي مع الأخوة الفلاحين، من خلال اختيار مجموعة فلاحية لكل نشاط زراعي، لتشمل القرى التابعة للوحدة الارشادية الزراعية، وتقوم منهجية البرنامج الإرشادي على تحديد المشكلات الفنية الزراعية، التي يعاني منها الأخوة الفلاحين، والتي تعيق زيادة إنتاجهم الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتحديد احتياجاتهم من التقانات والأساليب الزراعية الحديثة، بهدف زيادة الإنتاج وتحسينه كماً ونوعاً.

رابعاً: العلاقة الرابطة بين الإرشاد الزراعي والبحوث العلمية الزراعية

نظراً للأهمية التي يتمتع بها القطاع الزراعي كمصدر للغذاء، وضمان للأمن الغذائي، ويؤمن المواد الأولية لعدد كبير من الصناعات الغذائية والتحويلية، ويوفر فرص عمل من خلال الإنتاج والتصنيع والنقل والتسويق.

في ضوء تلك المعطيات والحقائق، يبرز بشكل جلي دور البحوث العلمية الزراعية والإرشاد الزراعي، الذين يشكلان ركيزتين أساسيتين لإحداث التنمية الزراعية الشاملة والمستدامة.

فعلى عاتقهما تقع مسؤولية استنباط التقانات والأساليب الزراعية الحديثة، ومتابعة تطبيقها وتبنيها من قبل الأخوة الفلاحين، بهدف زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته، ولهذا بات من الضروري أحكام العلاقة الرابطة بين هذين الجهازين، وفق منهجية ثابتة، بما يمكنهما من آداء دورهما بشكل فاعل ومؤثر، لخدمة أهداف تطوير القطاع الزراعي، وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وهذا ما تؤكده معظم الأدبيات والدراسات، التي تهتم بالتنمية الريفية والزراعية.

تفعيل دور الإعلام الزراعي بهدف تعزيز النشاطات الإرشادية المختلفة

ومن الحقائق المؤكدة فإن الأجهزة الإرشادية لكي تنجح في مهمة نقل التقانات والأساليب الزراعية الحديثة إلى الأخوة الفلاحين، لابد أن تتوفر لها المعلومات المختبرة والصحيحة الصادرة عن نتائج البحوث العلمية الزراعية، والقابلة للنشر والتبني والتطبيق من قبل الجهات المستهدفة، سواء كانت هذه النتائج مستخلصة من هيئة البحوث أو من مؤسسات التعليم الزراعي كالجامعات وغيرها.

كما أن أجهزة البحوث العلمية الزراعية، لكي تكون ذات فاعلية وأثر ايجابي في تطوير الإنتاج الزراعي، يتوجب عليها أن ترسم سياستها البحثية وفقاً لاحتياجات الفئات المستهدفة من الأخوة الفلاحين، والتي يساهم الإرشاد الزراعي بتشخيصها من خلال برامجه الإرشادية، ونقلها إلى تلك الأجهزة البحثية.

وفي ضوء ما تقدم تتأكد لدينا النظرية التقليدية للعلاقة بين الإرشاد الزراعي والبحوث العلمية الزراعية، التي تقول أن الإرشاد الزراعي بحاجة لنتائج البحوث العلمية الزراعية كي يقوم بدوره في نقلها إلى الأخوة الفلاحين وتدريبهم على استخدامها، وإن البحوث العلمية الزراعية بحاجة للإرشاد الزراعي لأنه المصدر الرئيسي لمعلومة المشاكل الزراعية التي يعاني منها الأخوة الفلاحين، والتي تحد من زيادة الإنتاج والتي تشكل خطة البحث العلمي الزراعي لجهاز البحوث العلمية الزراعية.

أي أن توليد التقانات والأساليب الزراعية الحديثة من قبل البحوث العلمية الزراعية، ونقلها من قبل الإرشاد الزراعي للأخوة الفلاحين وتبنيها وتطبيقها من قبلهم، تشكل رابط مؤسساتي متكامل لجهات ثلاث وهي:

- الجهة المولدة للتقانات والأساليب الزراعية الحديثة وهو جهاز البحوث العلمية الزراعية.
- الجهة الناقلة والناشرة للتقانات والأساليب الزراعية الحديث وهو جهاز الإرشاد الزراعي.
- الجهة المستفيدة من التقانات والأساليب الزراعية الحديثة وهم جمهور الأخوة الفلاحين.

وتعتبر آراء الفلاحين، في حزم التقانات والأساليب الزراعية الحديثة ومدى تبنيهم لها، عوامل كاشفة لصحة ودقة ومدى فعالية العلاقات الرابطة بين البحوث العلمية الزراعية والإرشاد الزراعي، وهذا يؤكد دور الأخوة الفلاحين في الربط المؤسساتي الثلاثي السابق الذكر.

خامساً: آفاق تطوير الإرشاد الزراعي

نظرا للدور الهام الذي يلعبه جهاز الإرشاد الزراعي في التنمية الزراعية وتحسين دخل الأسر الريفية، ودوره كنظام تعليمي وإقناع، يهدف إلى إحداث تغييرات سلوكية مرغوب فيها لدى الأخوة الفلاحين، في معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم، لتطوير أنفسهم وتنمية قدراتهم، وتعليمهم كيف يحددون مشكلاتهم بدقة، ومساعدتهم على إيجاد الحلول لها، وتعليمهم على استخدام التقانات والأساليب الزراعية الحديثة.

فالإرشاد الزراعي عملية تطبيقية مستمرة، تهدف إلى تطوير الزراعة وتحسين دخل الأسر الريفية، للوصول الى تحقيق تنمية ريفية شاملة ومستدامة.

ويعزز تحقيق هذا الهدف توفر الروابط الجيدة والثقة المتبادلة بين الإرشاد الزراعي والأخوة الفلاحين، التي تضمن تعاونهم ومشاركتهم الفعالة في تخطيط البرامج الإرشادية، لحصر المشكلات الفنية الزراعية التي تعيق زيادة الإنتاج، وتحديد احتياجاتهم من التقانات والأساليب الزراعية الحديثة.

ومن جهة أخرى لابدّ من توفر علاقة وطيدة، وبرامج تعاون مشتركة، تربط جهاز الإرشاد الزراعي، مع الأجهزة البحثية والمؤسسات والمنظمات المحلية والدولية، لضمان الحصول على التقانات والأساليب الزراعية الحديثة، وايجاد الحلول للمشكلات الفنية الزراعية التي يعاني منها الأخوة الفلاحين، لأن البحوث العلمية الزراعية تعمل على توليد التقانات والأساليب الزراعية الحديثة، واستنباط أصناف المحاصيل المحسنة والعروق الحيوانية العالية الإنتاج، التي تساعد في زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتحسين نوعيته بأقل الجهد والتكاليف، وتساهم في حسن تنفيذ العمليات الزراعية، من الزراعة إلى الحصاد بسهولة ويسر.

هذا يستوجب من الجهات المعنية إيلاء أهمية خاصة لجهاز الإرشاد الزراعي والمبادرة الجادة إلى تطويره وتقديم الدعم له ليتمكن من تأدية دوره على أكمل وجه.

إن الدور الهام لجهازي البحوث العلمية الزراعية والإرشاد الزراعي، الذين يشكلان ركيزتين أساسيتين لنشر التنمية الزراعية، فلا يمكن الإعتماد على أحدهما دون الآخر، فعلى عاتقهما تقع زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته. وباقي المديريات والمؤسسات في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، تعتبر خدمية تسعى لتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي ومتابعة تنفيذ الخطة الزراعية.

فإذا كان جهازي البحوث العلمية الزراعية والإرشاد الزراعي والعلاقة التي تربطهما بخير فالتنمية الزراعية حتماً ستكون بخير.

أما إذا كان أحد الجهازين قوي والجهاز الآخر ضعيف، فإن هذا الأمر يؤدي حتما إلى تعثر في تطوير الزراعة، وبالتالي تعثر في تحقيق التنمية الزراعية المنشودة.

في واقع الحال نجد خلال العقدين السابقين، تم تركيز الإهتمام من قبل الجهات المسؤولة على جهاز دون الآخر، وانصب الاهتمام على البحوث العلمية الزراعية، وهذا أمر جيد وضروري للنهوض بالتنمية الزراعية، وذلك من خلال تطوير هيكلية البحوث العلمية الزراعية، من مديرية مركزية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، إلى هيئة عامة مستقلة إدارياً ومالياً ولها موازنتها المستقلة.

استقلالية البحوث العلمية الزراعية وتوفير مستلزمات العمل البحثي

هذا التطور عزز استقلالية البحوث العلمية الزراعية، وساعد في توفير مستلزمات العمل البحثي، وتأمين وسائط النقل، وساهم مساهمة فعالة في تحسين خبرات الباحثين، من خلال التأهيل والتدريب النوعي الداخلي والخارجي، وفسح المجال أمامهم لمتابعة دراساتهم الأكاديمية العليا «ماجستير ودكتوراه»، وتحسين الواقع المعاشي للباحثين، فتضاعفت رواتبهم، مما ساهم مساهمة فعالة في دفع وتيرة العمل البحثي للأمام، وساعد الباحثين في إدارات الهيئة، ومراكز ومحطات البحوث في المحافظات على مضاعفة نشاطهم، وهذا أيضا أمر جيد وضروري لتشجيع الباحثين على المزيد من بذل الجهود والتفرغ للعمل البحثي، فكان هذا الإجراء خطوة جيدة، لتقوم الهيئة بما يترتب عليها من مهام وأعمال بحثية، من توليد للتقانات الزراعية الحديثة، والتمكن من دراسة وتحليل المشكلات الفنية الزراعية المعيقة لزيادة الإنتاج، وايجاد الحلول المناسبة لها، بما ينعكس إيجاباً على زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته.

بينما نجد الجهاز الآخر، وهو جهاز الإرشاد الزراعي الأكبر عدداً، والأوسع انتشاراً في الريف، والأكثر تواجداً بالحقول، جنباً إلى جنب مع الأخوة الفلاحين، لم ينل ما يستحق من التطور خلال العقود السابقة، حيث مازالت مديرية الإرشاد الزراعي مديرية مركزية تتبع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، لم يطرأ عليها أي تطور إيجابي، ولم تنل مايجب من الدعم والإهتمام.

فلا تحديث حاصل على هيكلية الإرشاد الزراعي، ولا إدارة وميزانية مستقلة، ولا تحسين لرواتب المرشدين الزراعيين، مقابل عملهم الميداني، بالحقول في ظل الظروف الطبيعية والمناخية القاسية، إلى جانب الأخوة الفلاحين، لتشجيعهم على الإقامة والإستقرار في الريف، فلا دعم فني لهم لإكسابهم المهارات وتحسين خبراتهم العلمية والعملية من خلال التأهيل الدوري والتدريب النوعي لمواكبة تدفق التقانات والأساليب الزراعية الحديثة، ولا متابعة لدراساتهم الأكاديمية العليا للحصول على شهادات «الماجستير والدكتوراه»، لتحسين المستوى العلمي والتقني للأخصائيين الإرشاديين العاملين بالوحدات الإرشادية الداعمة.

هذه الأسباب الآنفة الذكر، جعلت الإرشاد الزراعي بحاجة ماسة لإحداث تطوير في بنيته الإدارية ومهامه وتحسين خبرات كوادره العلمية، لمواكبة التطور الحاصل في هيئة البحوث العلمية الزراعية.

ولضمان حسن سير العملية الإنتاجية، لابد من مبادرة من المسؤولين بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والحكومة، لدعم جهاز الإرشاد الزراعي وإعادة هيكلته بالتوافق مع البحوث العلمية الزراعية، سيما وأن جهاز الإرشاد الزراعي يعتبر الأكبر عدداً والأوسع انتشاراً في أنحاء الريف وتواجداً لجانب الأخوة الفلاحين، والمشرف بشكل مباشر على العمليات الزراعية من الزراعة وحتى الحصاد والتسويق.

إن التطور الحاصل لجهاز البحوث العلمية الزراعية، زاد من نشاطه وفعاليته، من خلال دفع عجلة البرامج البحثية، وتدفق أكبر للتقانات الزراعية الحديثة، هذا بالمقابل يتطلب تطوير لجهاز الإرشاد الزراعي، للقيام بمهامه على أكمل وجه، ومواكبة تدفق نتائج البحوث من تقانات وأساليب زراعية حديثة، وتلبية حاجات الأخوة الفلاحين.

سادساً: مقترحات لتطوير العمل الإرشادي

ولكي يسير الجهازين بخطين متوازيين ومتكافئين، وتنطلق عملية تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية بدون تعثر، ولكي يتمكن الإرشاد الزراعي، من تنفيذ برامجه الإرشادية، فلا بد لنا من البحث عن حلول ناجعة لتطوير جهاز الإرشاد الزراعي والقيام بمهامه على أكمل وجه وأهمها:

1- إحداث هيكلية جديدة لجهاز الإرشاد الزراعي، تتمتع بالإستقلال الإداري والمالي، واعداد مهام إدارية وفنية للهيكلية الجديدة، وتوصيف جديد للمرشدين الزراعيين بما يتناسب مع الهيكلية الجديدة من المركز ومروراً بالوحدات الإرشادية الزراعية في أنحاء الري.

2- تأسيس مراكز إرشاد تخصصية داعمة على غرار مراكز البحوث وبديلاً عن الوحدات الإرشادية الداعمة لتقوم بتنفيذ بحوث الإرشاد الزراعي وتدريب المرشدين الزراعيين وتقوم بالربط المؤسسي بين مراكز ومحطات البحوث العلمية الزراعية والأخوة الفلاحين وصياغة المعلومات العلمية بطرق إرشادية مبسطة.

3- إحداث قسم للإرشاد الزراعي في كليات الهندسة الزراعية بجامعات القطر لتخريج مهندسين زراعيين متخصصين بالإرشاد الزراعي وتمكين من يرغب منهم بإتمام دراساتهم العليا في الإرشاد الزراعي.

4- توفير العدد الكافي من المرشدين الزراعيين، الذين لديهم الإستعداد للإقامة والإستقرار بالريف، والتأقلم مع قسوة الظروف الطبيعية والمناخية، والعمل جنبا إلى جنب مع الأخوة الفلاحين، ولديهم المقدرة على حصر مشكلاتهم الفنية والمادية والاجتماعية.

ويراعى في اختيار المرشدين، توافر صفات معينة، كالمنشأ الريفي، والإيمان بالعمل الإرشادي، والخبرة الفنية العالية، ومواصفات شخصية محددة، تساعدهم على الإندماج بالحياة الريفية، ويمكن تنمية هذه الصفات وصقلها عن طريق البرامج التدريبية للمرشدين.

5- الحد من تنقلات المرشدين الزراعيين، وتشجيعهم على الإقامة والإستقرار في الريف عن طريق توفير السكن المناسب لهم ولعائلاتهم ومنحهم تعويض بدل اقامة بما يميزهم عن زملائهم المقيمين بالمدن.

6- إعادة توزيع المرشدين العاملين في الوحدات الداعمة، والوحدات الإرشادية الزراعية، وفق تخصصاتهم ووفق واقع العمل الزراعي، وكثافته في منطقة عمل كل وحدة ارشادية زراعية، وفي كل وحدة داعمة.

7- تعزيز خبرة المرشدين الزراعيين من خلال تأهيلهم بدورات تدريبية نوعية وفقاً لما يلي:

أ- تدريب تأهيلي للخريجين الجدد بدورات متخصصة بالإرشاد ونقل التكنولوجيا.

ب- تدريب تجديدي للمرشدين الزراعيين أثناء الخدمة، في كل موسم للإطلاع على المستجدات، من نتائج البحوث العلمية الزراعية.

ج- تدريب تخصصي عالي للمرشدين الزراعيين بالإتفاق بين إدارة الإرشاد والجامعات، لتحصيل دراسات أكاديمية عليا « ماجستير دكتوراه « لإكسابهم الخبرات وتحسين كفاءة العمل بالوحدات الارشادية الداعمة، وتزويدها بالمختصين الارشاديين القادرين على إنجاز دراسات وأبحاث ارشادية، وتدريب زملائهم المرشدين الزراعيين، من جانب ومن جانب آخر، قادرين على التعاون والتنسيق مع الباحثين، في مراكز ومحطات البحوث الزراعية بمناطقهم، وبذلك نكون قد تجاوزنا المركزية بالعمل البحثي والإرشادي، ويصبح لكل منطقة زراعية أبحاثها وإرشادها التخصصي، الذي يتناسب مع البيئة والمناخ وإنتاجها الزراعي، وثروتها الحيوانية.

8- إن الربط المؤسسي بين مراكز البحوث الزراعية، والوحدات الإرشادية الداعمة، وإعداد برامج للتعاون المشترك فيما بينهم يشكل انطلاقة زراعية جديدة، تسهم في توجيه البحوث الزراعية، والإرشاد التخصصي، ليكون أكثر فاعلية، وأكثر تلبيةً لحاجات الفلاحين، على مستوى

تعزيز خبرة المرشدين الزراعيين من خلال تأهيلهم بدورات تدريبية نوعية

مناطق عملهم، ووفق خصائصها البيئية والمناخية، ونوعية الزراعات والثروة الحيوانية المنتشرة فيها.

ولكي يتمكن الباحثون والمختصون والإرشاديون سويةً، من تلبية احتياجات الفلاحين والمربين، من خلال توليد ونشر التقانات الزراعية، وإيجاد الحلول للمشكلات الفنية الزراعية. وبذلك يصبح لدى المرشدين الزراعيين والباحثين، تصور وإحاطة كاملة، عن الواقع الزراعي في مناطقهم، من خلال برامج تعاون مشتركة، تلبي حاجات الفلاحين من التقانات، وتضع الحلول لمشاكلهم، على أن يتبنى كل من الطرفين، تنفيذ مايخصه من برامج التعاون المشترك خلال الموسم الزراعي، وفي نهاية الموسم يجري تقييم لبرامج التعاون، ومدى فاعليتها وتحقيقها لأهدافه.

بهذه الآلية الجديدة نكون قد تمكنا من تجاوز المركزية المتبعة، في العمل البحثي والإرشادي، وانتقلنا نحو العمل من أرض الواقع وتدفق المعلومات من القاعدة للقمة، وبذلك تقوم مراكز البحوث والوحدات الإرشادية الداعمة، بتزويد إداراتها ببرامج عملها ونتائجها، بحيث يصبح دور إدارتي البحوث الزراعية، والإرشاد الزراعي بالإشراف على التنفيذ، وتقديم الدعم اللازم لمراكز البحوث والوحدات الإرشادية الداعمة، لضمان سلامة تنفيذ برامج التعاون المشترك.

وتشكل نتائج برامج التعاون المشترك لمراكز البحوث الزراعية والوحدات الإرشادية الداعمة، مادة ودليل عمل لكل من هيئة البحوث الزراعية وإدارة الإرشاد الزراعي، لإعداد الخطة البحثية وخطة العمل الارشادي المركزي، لتوليد التقانات والأساليب الزراعية الحديثة المطلوبة، والتركيز على إيجاد الحلول لأهم المشاكل الزراعية المتواجدة على مستوى القطر.

إيجاد التوازن بالعلاقة بين جناحي القطاع الزراعي «البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي»

وبناءً على نتائج برامج التعاون المشترك، يمكن عقد المؤتمرات العلمية البحثية والإرشادية المركزية، وعرض المشكلات الفنية الزراعية الأكثر تعقيداً والتي تعيق العمل الزراعي على مستوى القطر في جداول أعمال المؤتمرات العلمية، واقتراح الحلول المناسبة لها، من قبل الخبراء والمختصين والجهات ذات العلاقة المشاركة بالمؤتمرات.

9- التركيز على الربط الفني والإداري للوحدات الإرشادية الزراعية مع الوحدات الإرشادية الداعمة التي يديرها مختصين إرشاديين.

10- تأمين مستلزمات العمل الإرشادي من مستوى الإدارة المركزية، مروراً بدوائر الإرشاد بالمحافظات، والوحدات الداعمة، وباقي الوحدات الإرشادية، والتي تعتبر النواة التنفيذية، والأهم بالعملية الإرشادية، والتي تزيد من كفاءة الطرق الإرشادية المتبعة وتساهم في ايصال الرسائل الإرشادية في وقتها وحينها.

11- دعم الوحدات الإرشادية الزراعية وخاصة الوحدات الداعمة بوسائط النقل لمساعدة المرشدين الزراعيين، على قدرة التحرك ضمن محيط عملهم بسهولة، وزيادة التواصل مع الأخوة الفلاحين، وتحري مشكلاتهم على أرض الواقع، وفي الوقت المناسب، ومتابعة العمليات الزراعية خلال مواسم الزراعة، كما تمكن وسائط النقل أيضا المرشدين الأخصائيين من تعزيز العلاقة والتواصل مع الباحثين، من خلال زيارة مراكز البحوث، وعرض المشكلات الزراعية المستجدة ودراستها وتحليلها، وإيجاد الحلول الآنية لها خلال الموسم الزراعي، من إصابات حشرية ومرضية، وأعراض فيزيولوجية، ونقص عناصر سمادية على النبات، ومتابعة تحسين واقع الثروة الحيوانية، في مجالات التربية والتغذية والصحة الحيوانية.

12- العمل على تجنيب الوحدات الارشادية الزراعية، القيام بمهام خارج نطاق عملها الإرشادي مثل «جولات الاحصاء الزراعي، ومنح التراخيص الزراعية، ومتابعة تنفيذ الخطة الزراعية، وتنظيم الضبوط ضد المخالفين، وإجبار الأخوة الفلاحين على زراعة محاصيل زراعية معينة لا يرغبون بزراعتها... إلخ» من الأعمال التي تؤثر على زعزعة وهدم العلاقة والثقة المتبادلة بين المرشدين الزراعيين والأخوة الفلاحين، ويجب أن يكون هنالك جهاز إداري مختص للقيام بهذه الأعمال، التي لاتمت لمهام الإرشاد بصلة، مع الحرص على حصر عمل الارشاد الزراعي وفق مهام الإرشاد وتعزيز العلاقة والثقة مع الأخوة الفلاحين.

إن الهدف من الدراسة إبراز أهمية القطاع الزراعي، وتسليط الضوء على معوقات العمل الإرشادي مع الحرص على إيجاد التوازن بالعلاقة بين جناحي القطاع الزراعي «البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي» لضمان استمرار برامج التنمية الزراعية وتطورها، إذ لا يمكن للقطاع الزراعي الإقلاع ونشر التنمية الزراعية بجناح واحد دون الآخر.

لذا لابدّ من إعادة هيكلة وبناء جهاز الإرشاد الزراعي من جديد كإدارة مستقلة ادارياً ومالياً، ليتمكن هذا الجهاز من مواكبة التطور الحاصل لدى مؤسسات القطاع الزراعي، وخاصة البحوث العلمية الزراعية، وليتمكن جهاز الإرشاد الزراعي من دعم الوحدات الإرشادية، وخاصة الوحدات الداعمة، بمستلزمات العمل الإرشادي، ووسائط النقل، ودعم الأخصائيين الإرشاديين فيها، بإكسابهم الخبرات الفنية، والمهارات في عملهم الإرشادي، والإرتقاء بمستواهم العلمي وتحسين وضعهم المادي، الذي يرفع من معنوياتهم، بما ينعكس على تحسين أدائهم الميداني من جهة، ويجعلهم بمستوى قادرين على التنسيق وإعداد برامج التعاون المشترك، مع زملائهم الباحثين في مراكز ومحطات البحوث العلمية الزراعية وتنفيذها، وأيضاً لضمان إعداد برامج إرشادية حقيقية تلبي حاجات الأخوة الفلاحين من التقانات والأساليب الزراعية الحديثة، مع إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية الزراعية التي تعيق زيادة إنتاجهم الزراعي، وتنفيذ النشاطات الإرشادية المشتركة وفقا لمعطيات البرامج الإرشادية ❖

م. ناصر السمارة